فروع النشاط الاقتصادي ، لادركنا ضخامة الحجم الذي أخذته حركة الهجـــرة بالنسبة لهذه الطائفة .

لم تأخذ الهجرة في البداية شكل العزوف المطلق عن العودة الى الوطن ، ولكنها مع الزمن كانت تأخذ طابع الهجرة النهائية ، فقلما يفكر المهاجر بالعودة الى وطنه الاصلي سواء من نجح في حياته الجديدة ، أو من اخفق فيها . فالاول يرتبط ارتباطـــا وثيقا بمصالحه الجديدة وينشد اليها ، والثاني لا تتاح له فرصة العودة حتى وان صبا اليهـــا . وتبقى الرابطة الوحيدة الهامة بين المهاجر ووطنه الاصلي ، هي المساعدات المالية التي يقدمها الموسرون الى اقربائهم في الوطن ، والتي تأخذ احيانا شكل مساعـــدات منظمة تشرف عليها مؤسسات رأسمالية تعمل لغايات سياسية .

اما في التاريخ القريب ، فقد انتعشت أحوال الطائفة اليهودية بشكـــل ملحوظ ابان الانتداب وبعد الاستقلال . فقد مرت سوريا في تلك الفترة في مرحلة ازدهار تجاري ، وأدت نفقات الجيوش الحليفة خلال الحرب العالمية الثانية الى تراكم رأسمالي وظف جزء يسير منه في انشاء الصناعات الخفيفة ، والجزء الاكبر في قطاع البناء والخدمات وقد نما قطاع التجار اليهود مع الازدهار التجاري ، في حين لم يتأثـــر القطاع الحرفي بالصناعة الناشئة . اما قطاع الخدمات فقد ساهم فيه اليهود بنشاط ملحوظ ، بالنظر لارتفاع نسبة الكفاءات بينهم عن غيرهم من بقية السكان فكان منهم عدد مـــن الاطباء والصيادلة والمحامين والمدرسين والمترجمين الذين راجت مهنتهم رواجا كبيرا في ذلك العهد ، وعندما جاء عهد الاستقلال لم يغير كثيرا في هذا الوضع . اما على الصعيد الاجتماعي فقد حافظ اليهود على تقاليد المجتمع الحرفي العريقة ، التي ساعدت بالاضافة الى سيطرة الايديولوجية الدينية ، على حالة العزلة النسبية التي يمكن بها وصف حالة الطائفة اليهودية اجتماعيا .

غير انه ينبغي عدم الوقوع في المبالغات في هذا المجال ، اذ من المهم أخذ الحالة العامـــة للمجتمع السوري في تلك الفترة بعين الاعتبار ، حيث كان الاقتصاد السوري مـــا زال اقتصادا زراعيا في الريف ، وحرفيا في المدينة وتسيطر عليه تقاليد المحافظة والانغلاق ، فالتقاليد الحرفية تقضي باخفاء ايراد الحرفة وسائر اسرارها عن الغرباء من اهل الحرف الاخرى ، وتستدعي بالتالي الاعتماد على اليد العاملة العائلية قدر الامكان ، او تطويع الظروف العائلية لمصلحة الحرفة . كل ذلك ساعد على بقاء حاجز العزلة بين العائلات من ابناء الطائفة الواحدة . وكان من الطبيعي ان يأخذ هذا الوضع المحافظ والمغلـــق ، شكلا اكثر وضوحا بالنسبة الى الطوائف المتخصصة في مهن معينة .

ولا يمكن اغفال الاثر السلبي للسياسة الطائفية ، التي كانت تنتهجها الدولـــة العثمانية وتتبناها بشكل رسمي ، على الحياة الاجتماعية في سوريا . فقد كـــان النظام الملي هو أساس السياسة الطائفية العثمانية ، ويقضي هذا النظام بأن تمثل كل طائفة بمجلـــس طائفي ، يدعى « مجلس الملة »(٢)، ويختاره افراد الطائفة ، واحيانا يعينه « السلطان » من رجال الدين والوجهاء ، ويتولى هذا المجلس الدفاع عن مصالح الطائفة تجاه الدولة، ويرعى شؤونها الدينية والقضائية رسميا ، والسياسية المحلية فعليا . كان النظام الملي تكريسا للعزلة الطائفية والاجتماعية ، ومظهرا من مظـــاهر عملية الانتـــاج الحرفي ، فبالرغم من انهيار الدولة العثمانية ، واستقلال سوريا عنها فقد بقي هذا النظام قائما في عهدي الانتداب والاستقلال ، ولم يفقد أهميته الا بعد النهضة التشريعية واقرار القوانين المدنية ووضعها موضع التنفيذ .

وبقيت التقاليد الحرفية المحافظة والمنغلقة سائدة ، حتى بعد التطور الهام الذي طـــرأ على العملية الانتاجية في سوريا ، وتغلغلت هذه التقاليد في المجتمع الصناعي الناشىء ،